

Distr.: General  
21 May 2013  
Arabic  
Original: English

# اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

## الدورة الثانية

جنيف ٢٢ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠١٣

## محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد فيروتا. . . . . (رومانيا)

## المحتويات

مناقشة عامة بشأن المسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات في مذكرة بإحدى لغات العمل وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر ثم إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit .(srcorrections@un.org)

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

## مناقشة عامة بشأن المسائل المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

النوويين عمليتان يدعم بعضهما بعضاً، يتعين اتخاذ خطوات في كلا المسارين. وعلاوة على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، من شأن مفاوضات إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ووضع نظام موسع للضمانات والرصد والتحقق أن يساهما في بناء إطار متين لتعزيز المعاهدتين والالتزامات التي تفرضاها. وفي ضوء التجربة النووية الأخيرة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فهي تدعو إلى التصديق الفوري على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما من قبل باقي الدول الواردة في المرفق ٢. وقالت إن حكومة بلدها أيدت مقترحات من شأنها أن تتيح بدء المفاوضات لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بما في ذلك إنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعنيين بهذا الموضوع.

٤ - وختمت كلامها بالتأكيد على أن السويد، بصفتها عضواً فاعلاً في مجلس محافظي الوكالة، تسعى إلى تعزيز نظام الضمانات الموضوع من جانب الوكالة وتساهم في مبادراتها المتعلقة بالاستخدامات السلمية. ومن المهم مواصلة مناقشة النهج المتعددة الأطراف في معالجة دورة الوقود النووي. وتتطلع حكومة بلدها إلى إنشاء بنك الوكالة لليورانيوم المنخفض التخصيب، وتشجع على اتخاذ المزيد من الخطوات لضمان إمدادات الوقود النووي.

٥ - السيد بالسليف (الدنمارك): قال إن ثمة حاجة لموارد كافية لدعم قدرات الوكالة، ولا سيما في مجالات التحقق والأمن والسلامة في المجال النووي. وأضاف أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تتناول مسألة الانتشار الأفقي والعمودي، التي تشكل عبئاً على عمليات نزع السلاح الجارية. ويتعين على جميع البلدان التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك وأن تمتنع عن إجراء أي تجارب نووية وعن استخدام

١ - السيدة هولتغارد (السويد): قالت إن السويد، منذ أن خلصت إلى أن إنشاء ترسانة نووية لن يعزز أمنها القومي، أضحت في طليعة الجهود الرامية إلى بناء الأمن دون الاعتماد على الأسلحة النووية. وثمة حاجة إلى بذل جهود جماعية تركز على التنفيذ الشامل للإجراءات الواردة في خطة العمل لعام ٢٠١٠ بشأن جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حتى تتكامل الدورة الاستعراضية الحالية بالنجاح. وتؤيد حكومة بلدها تأييداً تاماً الجهود الجارية لعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

٢ - وأضافت قائلة إنه على الرغم من أن البيئة الاستراتيجية في طور التغيير، تواصل العديد من الدول الحفاظ على المواقف التي كانت موجودة في نهاية الحرب الباردة والاعتماد على الردع النووي. وثمة حاجة إلى تقليص دور الأسلحة النووية في العقائد الأمنية. وفي ضوء استمرار تنفيذ المعاهدة المتعلقة بتدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة "ستارت" الجديدة)، تشجع حكومة بلدها إجراء مزيد من المحادثات بهدف مواصلة الحد من ترسانات الأسلحة النووية، بما في ذلك جميع الأسلحة النووية شبه الاستراتيجية والتكتيكية وغير المنصوبة.

٣ - وتابعت قائلة إن نزع السلاح النووي يتطلب خطياً محكمة للتحقق من مصداقيته. ويتعين على الوكالة الدولية للطاقة الذرية الاستمرار في الاضطلاع بدور في هذا الصدد، بالنظر لولايتها وللخبرات والتجارب الواسعة التي تملكها في هذا المجال. واعتباراً لكون نزع السلاح وعدم الانتشار

٨ - وختم كلامه بقوله إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل حجر الزاوية في نزع السلاح النووي، ولكنها أصبحت تحت الضغط بعد حالة الجمود التي يشهدها مؤتمر نزع السلاح وغير ذلك من النكسات. كما أن عدم إحراز تقدم في استعادة الثقة في الطبيعة السلمية البحتة لأنشطة إيران النووية، بما في ذلك في الاجتماع الذي عقد مع الصين، وفرنسا، وألمانيا، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة (بمجموعة ٣+٣) في ألماتي، يدعو للقلق العميق. وهناك حاجة ماسة لأن تكشف إيران تعاونها مع الوكالة. كما أن التجارب لنووية والصاروخية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً مثيرة للقلق بنفس الدرجة. وحث الحكومتين على الامتثال الكامل لجميع التزاماتهما، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن وقرارات مجلس محافظي الوكالة.

٩ - السيد حنيف (ماليزيا): قال إن جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية يتوقف على تنفيذ الصفقة الأساسية التي تمثلها الركائز الثلاث للمعاهدة. وتشعر حكومة بلده بالقلق إزاء بطء التقدم في خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، وانعدام الشفافية، وارتفاع حالة التأهب بالنسبة للأسلحة النووية، ومواصلة بعض البلدان السعي لتنفيذ برامج نووية، وإصرار بلدان أخرى على عدم الانضمام للمعاهدة. وينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية الوفاء بالتزامها القاضي بأن تقدم إلى اللجنة التحضيرية في اجتماعها عام ٢٠١٤ تقريراً بشأن الخطوات التي تتخذها لإزالة أسلحتها النووية.

١٠ - وأضاف قائلاً إن وفد بلده سيقدم مجدداً إلى الجمعية العامة في عام ٢٠١٣ القرار المتعلق بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدام تلك الأسلحة. وقال إن ذلك القرار يؤكد ما خلصت إليه المحكمة بالإجماع بأن هناك التزاماً قائماً

تكنولوجيات الأسلحة النووية الجديدة. ونظراً للدور الحاسم الذي تضطلع به ضوابط التصدير في نظام عدم الانتشار، يتعين على جميع الدول وضع ضوابط وطنية فعالة ومواصلة تطبيقها على صادراتها من السلع والتكنولوجيا النووية وذات الاستخدام المزدوج، بما في ذلك ما يقتضيه قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

٦ - وتابع قائلاً إن الدمارك من بين مجموعة البلدان التي تدعو إلى ما يسمى نهج المسار الثالث لترع السلاح والانتشار، بالتركيز على العواقب الإنسانية المدمرة التي يمكن أن تنجم عن استخدام الأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن الهدف من هذا النهج ليس هو تفويض آليات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف أو الثنائية القائمة أو إعادة تفسير القانون الإنساني الدولي الراسخ. ومن شأن زيادة الوعي بما يترتب عن الأسلحة النووية من آثار إنسانية أن يساعد على التقليل بشكل كبير من دور هذه الأسلحة في العقائد العسكرية والدفاعية وتعزيز التخفيض التدريجي وعلى نحو لا رجعة فيه لجميع الأسلحة النووية والقضاء عليها بكاملها في نهاية المطاف، بما في ذلك الأسلحة الاستراتيجية، وغير الاستراتيجية، المنشور منها وغير المنشور. وأعرب عن أمله في أن تساعد مناقشة الواقع القائم على توسيع مجموعة البلدان المعنية لتشمل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

٧ - وأردف قائلاً إن حكومته تؤيد استمرار إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دولياً، وستواصل الانخراط في المناقشات بشأن مقترحات لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في القطب الشمالي، والتي يمكن أن تكون في صالح السلام العالمي وصالح بلدان وشعوب أقصى الشمال. وأعرب عن أسف حكومة بلده لتأجيل المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وعن أمله في أن يُعقد في أقرب وقت ممكن.

حدوث تطورات إيجابية، مثل إبرام معاهدة "ستارت" الجديدة ومبادرات الحد من الأسلحة النووية من جانب واحد التي اتخذتها المملكة المتحدة وفرنسا، يظل نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي مطمحاً لا غير. وتدعو حكومة بلده الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بذل جهود صادقة من أجل إزالة أسلحتها النووية بشكل تام وفقاً للمادة السادسة من المعاهدة وتقديم تقرير عن أعمالها إلى اللجنة التحضيرية في دورتها المقبلة، وفقاً للإجراء ٥ من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

١٤ - وأضاف قائلاً إن العواقب الإنسانية والبيئية الكارثية للتجارب النووية التي أجريت في سيمبالاتينسك وغيره من مواقع التجارب النووية في جميع أنحاء العالم أثبتت أن أي استعمال للأسلحة النووية تترتب عليه عواقب لا يمكن التحكم في زمانها ومكانها. ويتنافى تطوير الأسلحة النووية أو إنتاجها أو استخدامها مع القانون الدولي الإنساني. وإزالة جميع الترسنات النووية بشكل تام هو الضمان المطلق الوحيد بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ومن شأن إبرام اتفاقية للأسلحة النووية أو حزمة من الاتفاقات، على النحو الذي اقترحه الأمين العام في خطته المتألفة من خمس نقاط بشأن نزع السلاح النووي، أن يساعد في بلوغ هذا الهدف. وتشكل مبادرة حكومة بلده حول صياغة إعلان عالمي بشأن عالم خال من الأسلحة النووية وسيلة فعالة لتسهيل اعتماد مثل هذه الاتفاقية.

١٥ - وأشار إلى أن الوقف الطوعي للتجارب النووية من قبل الدول النووية ليس بديلاً لوثيقة ملزمة قانوناً مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسيكون بدء نفاذ هذه المعاهدة في وقت مبكر أمراً أساسياً من أجل التنفيذ الفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أن التعجيل ببدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيشكل خطوة مهمة إلى الأمام في تعزيز النظام الدولي لعدم

بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

١١ - واستطرد قائلاً إن الإخفاق في عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وإن كان مؤسفاً، لا يقلل من الأهمية التي تكتسبها عملية عدم الانتشار. ومع ذلك، ينبغي عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن. وقرار أي دولة الانسحاب من المعاهدة لا ينبغي أن يكون من جانب واحد، وإنما يجب أن يحصل وفقاً للمادة العاشرة من المعاهدة. ولا بد من مواصلة تشجيع هدف تحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدة.

١٢ - وختتم كلامه قائلاً إن حكومة بلده تتطلع إلى انضمام الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في أقرب فرصة ممكنة وترحب بالحوار المستمر بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا بغية حل القضايا العالقة. وتضطلع المنظمات غير الحكومية بدور محفّز في الحملة التي تهدف إلى نزع السلاح النووي ويمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة بالنسبة للعملية الحكومية الدولية.

١٣ - السيد ساديكوف (كازاخستان): قال إن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين هما أهم أولويات حكومة بلده وإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تلعب دوراً رئيسياً في المضيّ قدماً بعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وهناك حاجة إلى بذل جهود جماعية لتشجيع انضمام جميع دول العالم إلى المعاهدة، ولوضع آلية فعالة ضد انسحاب الدول منها، ولتحقيق التنفيذ غير المشروط لجميع الاتفاقات التي شكلت موضوع مفاوضات متعددة الأطراف وتم إقرارها بشكل عام. وعلى الرغم من

غير الحائزة لها. ويشكل الانضمام العالمي إلى المعاهدة أمراً حاسماً من أجل إزالة الأسلحة النووية بشكل تام. وتدعو حكومة بلده إلى التعجيل بإبرام اتفاق شامل وملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية، وترحب بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي لبحث سبل تسريع العمل المتعدد الأطراف في هذا المجال. وتأمل حكومة بلده تنشيط مؤتمر نزع السلاح، وتتطلع إلى بدء مفاوضات شاملة بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية واتفاقية للأسلحة النووية. وقد اتضح من خلال مؤتمر أوصلو المعني بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية، الذي بين العواقب المدمرة لاستخدام الأسلحة النووية على حياة الإنسان والبيئة، أن حتى مجرد التفكير في استخدام مثل هذه الأسلحة أمر غير مسؤول ومشين.

١٩ - وواصل القول إن حكومة بلده مناصرة نشطة لمعاهدة بانكوك، التي أنشأت المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وترحب بالتقدم الذي أحرزته الدول الأطراف والدول الحائزة للأسلحة النووية نحو توقيع البروتوكول الملحق بالمعاهدة. ومن المخيب للآمال أن المؤتمر المعني بإنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط قد أجّل. وينبغي لجميع الأطراف أن تدعم دعماً كاملاً عقد هذا المؤتمر في أقرب فرصة ممكنة لتفادي تقويض مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٢٠ - وذكر أن حكومة بلده شجعت بنشاط على تنفيذ المعاهدة، بما في ذلك من خلال مشاركتها في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وعملية مؤتمر القمة المعني بالأمن النووي والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. وستستضيف حلقة العمل المقبلة للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في بانكوك، والتي تهدف إلى المساعدة في وضع ضوابط محلية فعالة لمنع الاتجار بأسلحة الدمار الشامل.

الانتشار. وناشد جميع الدول الأعضاء تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٥/٦٤، الذي كانت حكومته الجهة التي بادرت بتقديم مشروعه، والذي أعلن يوم ٢٩ آب/أغسطس يوماً دولياً لمناهضة التجارب النووية. وأضاف أن حكومة بلده أطلقت أيضاً مشروع "ATOM" خلال المنتدى الدولي من أجل عالم خال من الأسلحة النووية الذي استضافته عام ٢٠١٢ في أستانا، كجزء من حملة لجمع توقيعات على عريضة لحظر التجارب النووية.

١٦ - وذكر أن معاهدة سيميپالانتينسك تشكل مساهمة هامة لبلدان آسيا الوسطى صوب تحقيق السلم والأمن في منطقة هشّة للغاية. وقال إن وفد بلده يدعو إلى عقد المؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وهو أمر محوري لضمان الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

١٧ - وختم كلامه بقوله إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور مهم في كفالة عدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ومن شأن وضع نهج متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي، بما في ذلك إمكانية إنشاء آلية مضمونة للإمداد بالوقود النووي، أن ييسر استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وتتطلع حكومة بلده إلى اختتام المفاوضات بشأن إنشاء بنك دولي لليورانيوم المنخفض التخصيب برعاية الوكالة.

١٨ - السيد تونغياكدي (تايلاند): قال إن معاهدة حظر الانتشار هي وحدها التي تتناول قضايا تتساوى من حيث الأهمية وهيئته السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي واستخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وأكد أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار عمليتان يدعم بعضهما بعضاً، الأمر الذي يتطلب إرادة سياسية قوية والتزامات عملية من كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول

٢١ - وختتم حديثه بقوله إن للدول الأطراف الحق غير القابل للتصرف في تطوير واستخدام الطاقة النووية بطريقة مأمونة وسلمية، وفقا لالتزاماتها بمقتضى المادة الرابعة من المعاهدة. غير أن تلك الحقوق تقتصر بمسؤوليات لتأمين السلامة النووية والأمن النووي والضمانات النووية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وقد اقترحت حكومة بلده إنشاء شبكة من الهيئات التنظيمية النووية في منطقة جنوب شرق آسيا لتشكيل إطاراً لقضايا السلامة والأمن والضمانات، وفق معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وممارساتها.

٢٤ - وذكر أن إحدى أولويات دورة الاستعراض الحالية هي تقديم الدول الحائزة للأسلحة النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية ملزمة قانوناً وغير مشروطة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتشكل الضمانات الأمنية الثلاثية الأطراف الواردة في مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية أهمية خاصة بالنسبة لحكومة بلاده. وقد وافقت بيلاروس، بموجب هذا الاتفاق، أن تصبح دولة غير حائزة للأسلحة النووية، ووافقت المملكة المتحدة والاتحاد الروسي والولايات المتحدة على احترام استقلالها وسيادتها وعلى عدم استخدام العقوبات الاقتصادية ضدها. وترحب حكومة بلده بالبيان المشترك الذي أصدره الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والذي يؤكد من جديد أن هذه الضمانات ستظل سارية بعد انتهاء العمل بمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ودعا المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى التوقف عن ممارسة الضغوط الاقتصادية والسياسية على حكومة بلده، مما يعد خرقاً لالتزاماتها الواردة في الإجراء ٨ من خطة العمل لعام ٢٠١٠. وقد تم تسجيل مذكرة بودابست بوصفها معاهدة دولية، ومن ثم فإن الإخلال بها يعد انتهاكاً غير مقبول للقانون الدولي.

٢٥ - واختتم بقوله إن حكومته تمثل امتثالاً تاماً للالتزامات الناشئة عن اتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتدعم جهود الوكالة والدول الأطراف لتعزيز نظام عدم الانتشار. ومن المهم كفاءة قدرة الوكالة على تلبية الطلب المتنامي على المساعدة التقنية لأن الدول الأطراف أصبحت تولي اهتماماً أكبر للطاقة النووية المأمونة.

٢٢ - السيد جيراسيموفيتش (بيلاروس): قال إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل الأساس لبناء الأمن الدولي، ومن ثم فإن تحقيق الانضمام العالمي إليها وتنفيذها بشكل متوازن يكتسيان أهمية قصوى. وقد انضمت بلاده إلى المعاهدة دون قيد أو شرط قبل ٢٠ عاماً وكفلت الإزالة السريعة لجميع الأسلحة النووية من أراضيها. ومن المخيب للآمال أن عودة موضوع نزع السلاح النووي إلى الواجهة خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي لم تسفر عن نتائج ملموسة. وقد عجز مؤتمر نزع السلاح عن القيام بعمل موضوعي لما يقرب من ١٥ عاماً، نظراً للشروط المسبقة التي جلبتها الأطراف إلى المفاوضات. وأعرب عن أمله بأن يمكن عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في وقت لاحق في السنة من إعطاء دفعة للمفاوضات المتعددة الأطراف، والتي ينبغي أن تُجرى بدون شروط مسبقة وأن تسترشد بالمقتضيات الأخلاقية لفرادى الدول.

٢٣ - وأضاف أن الإسراع بتنفيذ معاهدة "ستارت" الجديدة وقيام الدول الحائزة للأسلحة النووية ببذل جهود إضافية لخفض ترساناتها النووية يمكن أن يساعد في بناء الثقة وتعزيز الأمن الدولي. ويجب أن تشمل التدابير المستقبلية لخفض الأسلحة النووية الاستراتيجية ووسائل إيصالها كلا

يشكل إجراءً قوياً لبناء الثقة، ومستويات التأهب الحالية مرتفعة بشكل مفرط، مما يزيد من مخاطر انتشار غير مقصود.

٢٩ - وأضاف أن حكومة بلده تشجب تجارب الأسلحة والصواريخ التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً، وتدعو تلك الدولة إلى الامتناع عن المزيد من الأعمال الاستفزازية والعودة إلى الامتثال التام لالتزاماتها بموجب المعاهدة واتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يظل حازماً في معارضته لانتشار الأسلحة النووية وأن يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الانخراط من جديد، فوراً ودون شروط مسبقة، في محادثات نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية خاصة في إحراز تقدم في مجال نزع السلاح من شأنه أن يزيل أي حافز محتمل لدولة ما للرد على قدرة في مجال الأسلحة النووية من خلال تطوير قدرتها الانتقامية الخاصة. ومن شأن عدم إجراء تخفيضات حقيقية في ترساناتها، من خلال عملية مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف، أن يعرض أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لضغط لا يطاق.

٣٠ - وتابع قائلاً إن الإجراءات التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تظهر الحاجة الملحة لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وناشد بقية الدول المدرجة في المرفق ٢ توقيع المعاهدة والتصديق عليها بدون انتظار قيام الآخرين بذلك. وعلى الرغم من أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ، فإنها تمثل توافقاً دولياً ساحقاً ضد تجارب الأسلحة النووية من واجب كل دولة طرف حمايته.

٣١ - وأردف قائلاً إن حكومة بلده تدعم بقوة الجهود الجارية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومن المؤسف أن المؤتمر المقترح بشأن هذه المنطقة

٢٦ - السيد كور (أيرلندا): قال إن مجموعة الاستنتاجات وتوصيات العمل الطموحة المتعلقة بجميع الركائز الثلاث للمعاهدة والشرق الأوسط التي تم الاتفاق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ توفر أساساً لتحقيق تقدم متوازن في تنفيذ المعاهدة. ويظل الوفاء بالتزامات نزع السلاح الناشئة بموجب المعاهدة محيياً للآمال ومحبطاً للمجتمع الدولي. ويتجلى هذا الإحباط في قرار الجمعية العامة في عام ٢٠١٢ بإنشاء آليتين جديدتين لتناول القضايا التي لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من تحقيق تقدم فيها أو لم يرغب في ذلك، علاوة على قرار عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي في عام ٢٠١٣.

٢٧ - وأشار إلى أن البشرية ستكون عاجزة عن الرد على القوة التدميرية الفريدة لتفجير نووي وأن هناك موجة كبيرة من التأييد لإجراء مناقشة مجددة بشأن العواقب الإنسانية التي تترتب على تفجير نووي، ومن ثم فإن حكومته ترحب بالاجتماع البناء الذي عقد في أوغندا في عام ٢٠١٢ بشأن هذا الموضوع. وأعرب عن أمله بأن تشارك الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر المتابعة المزمع عقده في المكسيك.

٢٨ - ومضى قائلاً إن الشفافية عنصر أساسي لنجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. فمن غير المقبول أن معظم الدول الأطراف في المعاهدة لا تستطيع التحدث بشكل دقيق عن عدد الأسلحة النووية الموجودة، وأن بعض الدول الأطراف تتبع سياسة تعميم على حجم ترساناتها. ودعا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الاتفاق على نموذج موحد للتقرير واستعماله لإظهار أقصى قدر من الشفافية والالتزام بنزع السلاح. ويتعين عليها أن تفي بالتعهد الصريح الذي قطعته على نفسها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ والقاضي بإجراء تخفيضات كبيرة في حجم ترسانات أسلحتها على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ومن شأن التقليل من دور الأسلحة النووية في مواقفها الأمنية أن

تبادل المعارف النووية والتعاون مع البلدان النامية بشأن التكنولوجيا النووية المخصصة للأغراض العلمية والإنسانية والإنمائية.

٣٥ - ودعا في الأخير إلى فرض حظر فوري وغير مشروط ودائم على تجارب الأسلحة النووية وإلى إغلاق جميع مواقع تجريب الأسلحة النووية. وسيكون إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بهدف التصدي لانتشار المواد الانشطارية، ذا أهمية حيوية بالنسبة لترع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

٣٦ - السيد بيترز (هولندا): تحدث نيابة عن أستراليا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وبولندا وتركيا وشيلي وكندا والمكسيك وهولندا واليابان، وهي أعضاء في مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار، فقال إن تلك البلدان ملتزمة بالنهوض بنتائج توافق الآراء للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ وبرنامجي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية من حيث كونهما عمليتين متعاضدتين. وتشكل المعاهدة حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي وأساساً لتطوير الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. وينبغي للدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك فوراً بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

٣٧ - وأضاف قائلاً إن مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار، بينما ترحب بالتنفيذ الجاري لمعاهدة "ستارت" الجديدة، فإنها تدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى خفض جميع أسلحتها النووية، المنصوب منها وغير المنصوب، والقضاء عليها في نهاية المطاف قضاء مبرماً على نحو شفاف لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. ويتعين عليها أن تتخذ خطوات عملية لزيادة الشفافية، وهو إجراء حيوي لبناء الثقة بشأن نزع السلاح. ومقتضى الإجراءات ٥ و ٢١ من خطة العمل لعام ٢٠١٠، اقترحت المبادرة شكلاً موحداً للتقارير يمكنها أن تستخدمه لتفصيل جهودها الرامية إلى الوفاء

لم يعقد في عام ٢٠١٢. وينبغي لجميع دول المنطقة أن تواصل المشاركة بصورة بناءة من أجل عقد المؤتمر في أقرب فرصة ممكنة.

٣٢ - وختم كلامه بقوله إن الوقت قد حان لبدء العمل لوضع صك عالمي أوحد يتم التفاوض بشأنه في إطار متعدد الأطراف أو إطار من الصكوك التي يعزز بعضها بعضاً من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وفي حين يمثل الوفاء ببرنامج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مسألة حيوية بالنسبة لجميع الدول الأطراف، فمن المهم بنفس القدر أن تقرر الدول الحائزة للأسلحة النووية أنها وحدها القادرة على الوفاء ببرنامج معاهدة فيما يخص نزع السلاح.

٣٣ - السيد براغي (نيبال): قال إن الاستعراض الشامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي أن يشمل جميع ركائزها الثلاث المترابطة والمتعاضدة. وتدعو حكومة بلده إلى القضاء المبرم على جميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية والإشعاعية، في إطار زمني محدد. وسوف يسمح نزع السلاح بتوجيه الموارد الصحيحة نحو القضاء على الفقر والجوع ورفع مستوى معيشة الشرائح الأكثر فقراً من سكان العالم.

٣٤ - وأضاف قائلاً إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والتنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط ليسا بديلين لنزع السلاح النووي. وريثما يتم القضاء التام على الأسلحة النووية، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم ضمانات سلبية غير مشروطة وغير تمييزية ولا رجعة فيها للدول غير الحائزة للأسلحة النووية من خلال صك ملزم قانوناً. وفي حين تضمن المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حقوقاً معينة للأطراف، فإن الإشراف والتحقق الفعالين للوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب أن يكونا جزءاً من هذه العملية. ويجب زيادة درجة

دون إبطاء وأن تظل على استعداد لتبادل خبرتها وأفضل ممارساتها في مجال إبرام البروتوكولات الإضافية وتنفيذها. كما تدعو الدول إلى إلغاء أو تعديل بروتوكول الكميات الصغيرة والتصديق على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بصيغتها المعدلة.

٤٠ - وأشار إلى أن ضوابط التصدير تلعب دوراً حاسماً في تنفيذ التزامات عدم الانتشار النووي. بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من المعاهدة. ويتعين على جميع الدول وضع ضوابط وطنية فعالة على صادراتها من السلع والتكنولوجيا النووية وذات الاستخدام المزدوج وتطويرها ومواصلة تنفيذها. وتسليماً بالتهديد الخطير الذي يمثله الإرهاب النووي، تشارك مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالأمن النووي لعام ٢٠١٤ الذي سيعقد في لاهاي، وترحب بالمؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي، الذي ستعقده الوكالة في فيينا في تموز/يوليو ٢٠١٣.

٤١ - واستطرد قائلاً إن المبادرة تدين بشدة التجربة النووية الثالثة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦)، و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣). وترحب باعتماد مجلس الأمن بالإجماع قراره ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، وتحث بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الإصغاء للتحذيرات والإدانة التي عبر عنها المجتمع الدولي لكي تمثل امتثالاً كاملاً لجميع التزاماتها وتمتنع عن القيام بمزيد من الاستفزازات.

٤٢ - وواصل قوله إن المبادرة تعبر عن أسفها الشديد لعدم إحراز تقدم نحو حل المسائل العالقة فيما يتصل بالبرنامج النووي الإيراني، وتحت إيران على العمل بجدية مع الوكالة لمعالجة الشواغل الفورية للمجتمع الدولي من خلال التعاون مع مجموعة ٣+٣ بناء على الاقتراح الذي تقدمت به في

بالتزاماتها بشأن نزع السلاح بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ويتعين عليها كذلك تقليص أهمية الأسلحة النووية في عقيدتها العسكرية والنووية، وهو ما من شأنه أن يساهم في تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي بالكامل.

٣٨ - وذكر أن أعضاء المبادرة يشعرون بقلق عميق إزاء استمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح. وثمة حاجة إلى اتفاق بشأن برنامج عمل شامل وأيضا إلى عمل موضوعي بشأن المسائل الأساسية الأربع للمؤتمر. ومن شأن اعتماد قرارات الجمعية العامة ٥٣/٦٧ و ٥٥/٦٧ و ٣٩/٦٧ أن يوفر زخماً تشدد الحاجة إليه في مسألة نزع السلاح النووي. ويظل البدء فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة يمكن التحقق منها لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى مسألة ذات أولوية لترز السلاح وعدم الانتشار. وفي الوقت ذاته، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعلن عن وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية وأن تحافظ على ذلك الوقف. ويشكل الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ في وقت مبكر أمراً ضرورياً لتحقيق نزع السلاح النووي. وينبغي لجميع البلدان التي لم توقع والتصديق بعد على المعاهدة، ولا سيما بقية الدول المدرجة في المرفق ٢، أن تفعل ذلك دون إبطاء. وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، ينبغي لجميع الدول أن تمتنع عن إجراء تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى.

٣٩ - وأردف قائلاً إن تعزيز فعالية وكفاءة نظام ضمانات الوكالة كان دائماً ضمن أولويات المبادرة، التي تروج للانضمام العالمي للصكوك الرئيسية في مجال عدم الانتشار. واتفق الضمانات الشاملة للوكالة، علاوة على بروتوكول إضافي ملحق به، هو معيار التحقق الدولي. وتدعو المبادرة جميع الدول التي لم ترم بعد بروتوكولا إضافياً أن تفعل ذلك

٤٥ - السيد فان دن ييسل (هولندا): قال إن حكومة بلده تؤيد تأييداً تاماً الهدف المتمثل في إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية وتعتقد أن معاهدة عدم الانتشار أداة أساسية لبلوغ هذا الهدف. وتوفر خطة العمل لعام ٢٠١٠ مساراً شاملاً للمضي قدماً في جميع جوانب المعاهدة. ورغم أن نزع السلاح وعدم الانتشار وجهان لعملة واحدة، فإن عدم إحراز تقدم في أحدهما لا ينبغي أن يكون ذريعة لعدم بذل جهد لتحقيق الآخر. وأفضل طريقة لتحقيق التقدم في مجال نزع السلاح هي التدرج. ويشكل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مسألتين ضروريتين من أجل عالم خال من الأسلحة النووية.

٤٣ - وذكر أن المبادرة تشجع إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دولياً ويمكن التحقق منها، وتدعو جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى المشاركة بشكل بناء في دعم هذا الهدف. وأعرب عن أسفه لعدم عقد مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢. وتدعو المبادرة إلى عقد هذا المؤتمر في أقرب فرصة ممكنة بمشاركة جميع دول المنطقة.

٤٤ - وختم كلامه قائلاً إن أعضاء المبادرة شاركوا في المؤتمر المعني بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية، الذي عقد في أوغلو في عام ٢٠١٣، وما فتئوا يشعرون بقلق عميق إزاء خطر استخدام الأسلحة النووية وإزاء العواقب الإنسانية الكارثية التي ستترتب على استخدامها. وأكد استعداد المبادرة لتكثيف مشاركتها مع منظمات المجتمع المدني في محاولة لتحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

٤٤ - وختم كلامه قائلاً إن أعضاء المبادرة شاركوا في المؤتمر المعني بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية، الذي عقد في أوغلو في عام ٢٠١٣، وما فتئوا يشعرون بقلق عميق إزاء خطر استخدام الأسلحة النووية وإزاء العواقب الإنسانية الكارثية التي ستترتب على استخدامها. وأكد استعداد المبادرة لتكثيف مشاركتها مع منظمات المجتمع المدني في محاولة لتحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

٤٧ - واستطرد قائلاً إن الخطوات الثنائية، مثل استمرار تنفيذ معاهدة "ستارت" الجديدة، تشكل مساهمات هامة في نزع السلاح النووي. وينبغي أن تشمل الجولة المقبلة من المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن إجراء تخفيضات في الترسانات النووية جميع أنواع الأسلحة النووية، بما في ذلك الأسلحة النووية غير الاستراتيجية. وتمثل التخفيضات المتبادلة التي تأخذ في الاعتبار مختلف المواقف التي انطلقت منها الأطراف الخطوة المنطقية التالية. وأعرب عن

تمكن من بناء الثقة في الطبيعة السلمية المحضة للبرنامج النووي الإيراني.

٥٠ - وأفاد أن حكومة بلده تدين بشدة قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً بإطلاق صواريخ وإجراء تجربة نووية، في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن، وترحب باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٠٩٤ (٢٠١٣) بالإجماع، وتحث بشدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال الكامل لجميع التزاماتها الدولية والامتناع عن أي إجراءات تصعيدية واستفزازات إضافية.

٥١ - واستطرد قائلاً إن حكومة بلده ملتزمة بالتمسك بأعلى المعايير والشفافية الكاملة في ضوابط تصدير المواد النووية. ووجود آلية دولية جيدة للرقابة على الصادرات ضروري للحفاظ على ضوابط دولية فعالة على السلع والتكنولوجيات النووية وذات الاستخدام المزدوج ويجب على جميع البلدان الالتزام بها. ويمثل الإرهاب النووي تهديداً حقيقياً وله عواقب وخيمة ذات أبعاد لا يمكن تخيلها. ويتمثل أحد الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية لحكومة بلده في كفالة عدم حصول الإرهابيين أبداً على مواد نووية. وحكومة بلده ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذ تقارير وخطط عمل مؤتمرات القمة المعنية بالأمن النووي التي عقدت في واشنطن وسول، وتتشرف باستضافة مؤتمر القمة المقبل في عام ٢٠١٤. وفي هذا الصدد، تعمل الحكومة على الحد من استخدام اليورانيوم عالي التخصيب وتحسين أمنه، وتحقيق بدء نفاذ اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وزيادة استخدام بعثات الخدمة الاستشارية الدولية في مجال الحماية المادية التابعة للوكالة، وتحسين أمن المصادر المشعة وزيادة التعاون بين الحكومة والقطاع الصناعي.

٥٢ - وختتم كلامه بقوله إن حكومة بلده تعترف بحق جميع الدول الأطراف في الاستخدامات السلمية للطاقة

أمله بأن تشرع منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الروسي قريبا في مناقشة تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالأسلحة غير الاستراتيجية.

٤٨ - وأشار إلى أن الخطوات العملية وزيادة الشفافية لا تتطلب مفاوضات معقدة وهي مهمة جداً لتحقيق تقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وتتطلع حكومة بلده إلى إجراء حوار بناء مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن سبل تعزيز الشفافية وفقاً للإجراء ٢١ من خطة العمل لعام ٢٠١٠. وقد مر عشرون عاماً منذ نهاية الحرب الباردة، ونظراً لأن الأسلحة النووية تضطلع بدور أقل أهمية في البيئة الأمنية العالمية الجديدة، فيتعين تبعاً لذلك تعديل وزنها في العقائد الدفاعية للدول الحائزة للأسلحة النووية. واستمرار مشاركة المجتمع المدني الأكاديمي المطلع اطلاعاً جيداً على مجريات الأمور ضروري لتعزيز نظام عدم الانتشار، وللدفع بجهود الحد من التسليح، وإبرام التزامات بترع السلاح على المدى الطويل. وقد استثمرت حكومة بلده في تدريب الجيل الجديد من الخبراء في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح وعينت مرة أخرى طالباً في مرحلة الدكتوراه عضواً في وفدنا.

٤٩ - وقال إن انتشار الأسلحة النووية من بين أخطر التهديدات المحدقة بالسلام والاستقرار الدوليين. وتدين حكومة بلده إيران لمواصلتها إنتاج اليورانيوم المخصب وتوسيع قدراتها التخصيبية وأنشطتها الجارية ذات الصلة بالماء الثقيل، مما يعد خرقاً لالتزاماتها الدولية ولقرار مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦). وحث إيران على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حل القضايا العالقة، بما في ذلك الطابع العسكري المحتمل لبرنامجها النووي. وتؤيد حكومة بلده تأييداً كاملاً الجهود الدبلوماسية التي تقودها مجموعة ٣+٣ لإيجاد تسوية شاملة وطويلة الأمد، والتي من شأنها أن

فعال في نزع السلاح النووي، وعن استعدادها للعمل من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وسيكون على ذلك الاتفاق أن يشمل ما سبق إنتاجه من مواد انشطارية وإلا لن يكون له تأثير يذكر على نزع السلاح. وأعرب عن أسفه لعدم عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢، وقال إنه يأمل أن يُعقد دون مزيد من التأخير.

٥٥ - وختم كلامه قائلاً إنه لا السعي للحصول على الأسلحة النووية ولا الإبقاء عليها يمكن أن يضمن السلم والأمن لأي دولة، ولا يعزز الأمن الإقليمي أو الدولي. ومن ثم فإن حكومة بلده تدين بشدة التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن العديدة.

٥٦ - السيد سلطانية (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن تأكيد الدول الحائزة للأسلحة النووية لتعهداتها القاطع بالقضاء التام على ترسانتها النووية والاتفاق على عقد مؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط كانا من أهم نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. ومع ذلك، فإن التقدم على الجبهتين مخيب للآمال. ويشكل استمرار وجود وتحديث عشرات الآلاف من الرؤوس النووية تهديداً خطيراً للبشرية. والدول التي تحتفظ بمخزونات الأسلحة النووية للأغراض الاستراتيجية تعززها الإرادة للقضاء على خطر استخدامها أو انتشارها العمودي أو الأفقي.

٥٧ - وأضاف قائلاً إن استمرار وجود عقائد الدفاع الاستراتيجي التي يستند إلى منطقتها استخدام الأسلحة النووية، مثل استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة والمفهوم الاستراتيجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، يدعو

النووية. وتشكل المعاهدة أساساً لنقل التكنولوجيا وللتعاون من حيث أنها تكفل عدم مساهمة المواد والمرافق النووية في الانتشار النووي. وتدعم حكومة بلده كفاءة الوكالة وفعاليتها وشفافيتها في تسهيل الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتواصل المساهمة في صندوق التعاون الفني وفي توفير التدريب في هولندا. ويجب أن يقتصر الاستخدام السلمي للطاقة النووية بأعلى مستويات السلامة والأمن في جميع مراحل دورة الوقود. وترحب حكومة بلده بالجهود التي تبذلها الوكالة للارتقاء بتلك المستويات وتنفيذها.

٥٣ - السيد غيريرو (البرازيل): قال إن الهدف الرئيسي لأي دورة استعراضية هو تقليص التفاوت المتأصل في نظام المعاهدة بين حقوق والتزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية وحقوق والتزامات الدول غير الحائزة لها. وينبغي الكف عن السعي لزيادة هذا التفاوت. وعلى الرغم من نجاح المعاهدة بوصفها أداة لعدم الانتشار، ليس هناك أي التزام بإجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن إزالة الأسلحة النووية بشكل كامل، كما تنص على ذلك المادة السادسة من المعاهدة. ولا يمكن القبول بالوضع الذي تتخلى فيه العديد من الدول عن امتلاك أسلحة نووية في حين قلة منها بالحق في امتلاكها. ولا يمكن أن يُفسر تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ بأنه ترخيص بالحيازة الدائمة للأسلحة النووية. وستدرك الدول الحائزة للأسلحة النووية عاجلاً أو آجلاً أن من مصلحتها أن تعيش في عالم خال من الأسلحة النووية ومن التوترات المتأصلة في عالم الدول الحائزة والدول غير الحائزة.

٥٤ - وأضاف قائلاً إن حكومة بلده تأسف لغياب الدول الحائزة للأسلحة النووية عن مؤتمر أو سلو المعني بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية، وتأمل أن تحضر هذه الدول مؤتمر المتابعة في المكسيك. كما تعرب عن أسفها لعجز مؤتمر نزع السلاح عن اعتماد برنامج عمل من شأنه أن يساهم بشكل

لا تمتثل لالتزاماتها بموجب ضمانات الوكالة. كما أن توزيع الأسلحة النووية في أوروبا زاد من خطر حصول الإرهابيين على تلك الأسلحة.

٦٠ - وأشار إلى أن هناك حاجة إلى تحديد أجل زمني لإزالة الترسانات النووية بشكل كامل، وهو ما من شأنه أن يتيح تحقيق تقدم منهجي نحو تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة من المعاهدة وأن يمكن المؤتمر المعني بترع السلاح من بدء المفاوضات بشأن إبرام اتفاقية للأسلحة النووية. وتعرب حكومة بلده عن قلقها إزاء عدم تقديم أي تقرير مرحلي موضوعي عن مدى وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بتعهداتها بموجب الإجراء ٥ من خطة العمل لعام ٢٠١٠. ووفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة، فإن حكومة بلده، إلى جانب سائر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة، تطالب بوجوب احترام الحق في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. ويمثل فرض قيود كغطاء لأهداف السياسة الخارجية انتهاكاً واضحاً للمادة الرابعة وتحدياً لوحدة المعاهدة ومصداقيتها.

٦١ - واستطرد قائلاً إنه من المؤسف أنه لم تُتخذ أي خطوات عملية لإزالة القيود المفروضة على نقل المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية الموجهة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وأكد أن حكومة بلده لن تفرط أبداً في حقها غير القابل للتصرف بمتابعة كافة الجوانب المشروعة للتكنولوجيا النووية، على النحو الذي أكدته من جديد الوثيقتان الختاميتان لمؤتمر استعراض المعاهدة في عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠، بما في ذلك دورة الوقود وتكنولوجيا التخصيب، للأغراض السلمية البحتة ووفقاً لاتفاق الضمانات الشاملة تحت إشراف الوكالة.

٦٢ - وتابع قائلاً إن حكومة بلده تقدر الدعم الذي لا غنى عنه لحركة بلدان عدم الانحياز في العقد السابق. ففي

للقلق الشديد. وتمثل خطة نشر نظام دفاع صاروخي عالمي انتهاكاً واضحاً للإجراء ١ من خطة العمل لعام ٢٠١٠؛ ولن يعزز نشر ذلك النظام أمن البلد المشرف عليه أو البلدان المستضيفة له ولن يؤدي إلا إلى اتخاذ تدابير مضادة من جانب دول أخرى حائزة للأسلحة النووية. وقد أجرت الولايات المتحدة مؤخراً تجربة نووية دون حرجة أخرى تشمل نموذجاً لرأس حربي نووي بهدف تطوير تصاميم الأسلحة النووية، في انتهاك صارخ لالتزاماتها الدولية بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويشكل قرار المملكة المتحدة بتطوير مشروع غواصتها النووية "ترايدنت" انتهاكاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار وللاتزامات التي قطعتها على نفسها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

٥٨ - وذكر أن الإنفاق على الأسلحة النووية ارتفع بشكل حاد منذ عام ٢٠١٠، في أعقاب القرارات التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية بتطوير واستبدال مصانعها الموجهة للإنتاج النووي وصواريخها وغواصاتها وقاذفاتها العتيقة. كما أن الدول الطامحة إلى امتلاك أسلحة نووية تقتني سراً منشآت لإعادة معالجة البلوتونيوم ولتخصيب اليورانيوم ونظم إيصال ذات استخدام مزدوج. ويشكل قيام ألمانيا ببيع عدد من غواصات "دولفين" لإسرائيل حالة سافرة من الانتشار وعدم الامتثال، إذ إن هذه الغواصات يمكن تجهيزها بصواريخ كروز النووية.

٥٩ - وأردف قائلاً إن التشارك النووي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها لا يزال يشكل مصدر قلق، شأنه في ذلك نشر الأسلحة النووية في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في البلدان الأوروبية، في انتهاك صارخ للمعاهدة. وإذا كانت تلك البلدان قد أبلغت الوكالة بكمية موادها النووية الصالحة لصنع الأسلحة النووية وموقعها ونوعها، فإنها بذلك تكون قد انتهكت المادة الثانية من المعاهدة. وإذا لم تكن قد أبلغت الوكالة، فإنها عندئذ

٦٤ - واختتم كلامه بقوله إن جمهورية إيران الإسلامية، التي كانت ضحية لأسلحة الدمار الشامل، تعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يتعين على المجتمع الدولي إزالة خطر حدوث أي تفجير نووي بالقصد أو الخطأ لما فيه صالح البشرية. وترفض حكومة بلده رفضاً قاطعاً الأسلحة النووية، والتي لا مكان لها في عقيدتها الدفاعية. والسياسات المزدوجة وسياسة الجزرة والعصا المعادية مآلها الفشل. ولن تؤدي العقوبات المفروضة على بلده واغتيالات علمائها النوويين وتهديد إسرائيل بالمهجوم عليها إلا إلى تعزيز عزمها على مواصلة طريقها الصحيح. ونصح الدول الغربية بالانتقال من المواجهة إلى التعاون وبالمدخول في مفاوضات لإقامة تعاون استراتيجي طويل الأمد مع إيران بصفتها الشريك الأقوى والأكثر استقراراً في المنطقة.

٦٥ - السيد بامامي (العراق): قال إن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تمثل، في العقود الأربعة التي مرت منذ دخول المعاهدة حيز النفاذ، لدعوات نزع السلاح المتضمنة في كل من المادة السادسة من المعاهدة وقرار عام ١٩٩٥ بشأن المبادئ والأهداف المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وتستمر هذه الدول في خرق المعاهدة من خلال تطوير أجيال جديدة من الأسلحة النووية والحفاظ على دور هذه الأسلحة في أمنها القومي وعقائدها العسكرية. ويمكن أن تترتب على عيوب المعاهدة وعلى القيود المفروضة على بعض أحكامها تداعيات خطيرة على السلم والأمن الدوليين ما لم يتم تداركها. ويجب ألا يُفهم تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى بأنه يحول للدول الحائزة للأسلحة النووية الاحتفاظ بأسلحتها إلى ما لا نهاية.

٦٦ - وواصل القول إن حكومة بلده تظل ملتزمة بالامتنال لجميع الصكوك والترتيبات الدولية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار واتخذت مجموعة من التدابير التشريعية والإدارية لتحقيق هذه الغاية. والعراق دولة طرف في المعاهدة منذ عام

ذلك الوقت، وبعد عدد غير مسبوق من عمليات التفتيش التي قامت بها الوكالة في بلاده، لم يتم التوصل إلى أي دليل على تحويل المواد النووية لأغراض عسكرية. ومن المخجل أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ساويا في مداخلاتهما بين إيران ودولة تمتلك أسلحة نووية ولكنها ليست طرفاً في المعاهدة. وفي حين أن إيران تدفع ثمناً باهظاً لعضويتها والتزامها الكامل بالمعاهدة، فقد أعفيت دول خارج المعاهدة من أي تفتيش وعقوبات ويتم إمدادها بالمساعدة من طرف الولايات المتحدة وكندا.

٦٣ - وقال إن حكومة بلده كانت أول من اقترح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وبأن التنفيذ الفوري والكامل وغير المشروط لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط كان عنصراً أساسياً على أساسه تم تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وبالنظر إلى سجل إسرائيل في مجال العدوان والاحتلال، فإن إنشاء مثل هذه المنطقة أمر في غاية الأهمية لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة والعالم. وقد دفع رفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة بعض الدول في المنطقة للامتناع عن الانضمام إلى بعض الصكوك الدولية ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل. وأعرب عن استعداد حكومة بلده للمشاركة في المؤتمر المقرر عقده بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويشكل القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة من جانب واحد بتأجيل المؤتمر، على الرغم من القرار الذي أُتخذ بالإجماع في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، نكسة خطيرة للمعاهدة ويعكس عدم اكتراث الولايات المتحدة لنداءات المجتمع الدولي المتكررة من أجل إخضاع أنشطة إسرائيل السرية في مجال الأسلحة النووية لنظام عدم الانتشار بموجب المعاهدة.

٦٩ - وأضافت أن حكومة بلدها تنفذ بنشاط قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) واعتمدت خطة عمل للتصدي لما تشكله جهات فاعلة من غير الدول من تحديات لعدم الانتشار. وهي ترحب بالمساعدة التقنية لزيادة القدرات الوطنية في هذا المجال. ويتعين تكثيف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع زيادة مخاطر الإرهاب النووي للمحافظة على صلاحيتها. وتشكل الضمانات الدولية والحماية المادية للمواد والمرافق النووية خط الدفاع الأول ضد الإرهاب النووي. وتؤيد حكومة بلادها الجهود الرامية إلى تعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وقد أكملت التحضيرات للانضمام إليها. وتدعم بقوة الجهود الرامية إلى تعزيز نظام الضمانات الدولية، بما في ذلك عن طريق اعتماد بروتوكول إضافي بوصفه معياراً للضمانات، وترحب بالتدابير العملية التي تم تحديدها في البيانين الصادرين عن مؤتمر القمة المعنيين بالأمن النووي لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢.

٧٠ - وأشارت في الختام إلى أن المؤتمرات الاستعراضية السابقة تناولت أهمية التخفيف من العواقب البيئية المترتبة على استخراج اليورانيوم وأنشطة دورة الوقود النووي المتعلقة بعملية الاستخراج. ودعت مجدداً جميع الحكومات والمنظمات الدولية التي لديها خبرة في مجال تنظيف الملوثات المشعة والتخلص منها إلى المساعدة في جهود المعالجة في المناطق المتضررة. وترحب حكومة بلدها بإدراج الإجراء ٢٢ في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، والذي يدعو جميع الدول إلى تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ويقدر وفد بلدها قيادة اليابان بشأن هذه المسألة ويتطلع إلى العمل مع الدول الأخرى المعنية لوضع خطوات عملية لتعزيز التنفيذ الكامل للتدابير التي تدعو إليها الدراسة.

١٩٦٩ وفي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ عام ٢٠٠٨، وقد صدق مؤخراً على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمه منذ عقود مع الوكالة.

٦٧ - واختتم كلامه بقوله إن التمديد النهائي للمعاهدة ارتبط ارتباطاً وثيقاً بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهي واحدة من مجموعة من القرارات المعتمدة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥. ومن شأن عدم تنفيذ تلك القرارات أن يكون له انعكاسات خطيرة على مستقبل نظام المعاهدة. وكان عدم عقد المؤتمر المعني بالشرق الأوسط في عام ٢٠١٢ مرده إلى رفض إسرائيل الحضور، لأن كلا من الدول العربية وجمهورية إيران الإسلامية كانت أبدت استعدادها للمشاركة فيه. وأعرب عن أمله بأن يعقد المؤتمر قبل نهاية عام ٢٠١٣.

٦٨ - السيدة إيسكاكوف (جمهورية فيرغيزستان): قالت إن المعاهدة تواجه عدداً من التحديات، ومع ذلك فإنها تتيح كذلك فرصاً جديدة للنهوض بأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وتعتز حكومة بلدها ببدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، التي تتضمن أحكاماً تدعو إلى معالجة الضرر الذي أصاب البيئة في المنطقة والذي نجم عن أنشطة سابقة في مجال الأسلحة النووية، وتطالب الأطراف بالانضمام إلى البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتشعر حكومة بلدها بخيبة الأمل إزاء تأجيل مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتعتبر أنه ليس من الحكمة أن يكون هناك مزيد من الإبطاء في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وفي عقد المؤتمر.

عدم الانتشار ولا تخضع لنظام ضمانات الوكالة. وإلحاح السلام في شبه الجزيرة الكورية وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة، يجب أن تظل جميع الأطراف منخرطة في حوار بناء، ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كذلك أن تعود إلى المعاهدة.

٧٤ - وأشار إلى أن التقدم الضئيل المقلق الذي أحرزته الدول الحائزة للأسلحة النووية نحو الحد من ترساناتها النووية دليل على عدم امتثالها للمعاهدة ولنتائج المؤتمرات الاستعراضية التي عقدت منذ عام ١٩٩٥. ومما يدعو أيضاً للأسى أن تلك الدول واصلت تطوير أسلحتها النووية والإبقاء على دورها في عقائدها العسكرية وذات الصلة بأمنها القومي. ومع ذلك، فإن حكومة بلده على قناعة بأن الحوار التعاوني الجاري بين الدول الحائزة للأسلحة النووية يمكن أن يتيح بلوغ الهدف المتمثل في إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

٧٥ - واستطرد قائلاً إنه في ضوء حالة الشلل الحبط التي يشهدها مؤتمر نزع السلاح منذ أكثر من ١٥ سنة، يتعين الشروع في مفاوضات بشأن برنامج مرحلي للقضاء التام على هذه الأسلحة، ويمكن أن يشمل ذلك إبرام اتفاقية لحظر الأسلحة النووية وتدميرها الفوري. وفي حين تتواصل مفاوضات نزع السلاح، يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية الامتناع عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية هي طرف في المعاهدة، ويجب وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن ضمانات أمنية فعالة وغير مشروطة وغير تمييزية.

٧٦ - وقال إن لجميع الدول الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وتنميتها والاستفادة منها، وفقاً لأحكام المعاهدة، بمساعدة تقنية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من خلال آليات الرصد والتحقق من الأنشطة

٧١ - السيد فاسكيز - برموديز (إكوادور): قال إن حكومة بلده قد أمضت العقود الخمسة السابقة وهي تمارس الضغط من أجل عالم خال من الأسلحة النووية، بعد أن وقعت على معاهدة تلاتيلولكو في عام ١٩٦٧، والتي أنشأت أول منطقة في العالم خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأعرب عن تأييد حكومة بلده الكامل لعمل وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن رصد الامتثال لمعاهدة تلاتيلولكو، وتمثل امتثالاً دقيقاً لالتزاماتها بموجب تلك المعاهدة، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسائر الصكوك الأخرى ذات الصلة التي هي طرف فيها. وفي هذا الصدد، يحث وفد بلده جميع البلدان التي لم تصدق بعد على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقات ضمانات الوكالة على القيام بذلك.

٧٢ - وأضاف قائلاً إن دستور البلاد يحظر استحداث الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وإنتاجها واستخدامها وتكديسها ونقلها ويدين قيام بعض الدول بفرض إقامة قواعد ومنشآت عسكرية موجهة للأغراض العسكرية على أراضي دول أخرى. وترحب حكومة بلده بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بوصفها مساهمة أساسية في الجهود العالمية لنزع السلاح وعدم الانتشار، كما ترحب بمبادرة كازاخستان الطوعية لنزع السلاح النووي.

٧٣ - وأعرب عن أسفه لعدم عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢، وقال إنه يأمل أن يُعقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن بمشاركة جميع دول الشرق الأوسط. ومن الضروري أن تنضم إسرائيل، إلى المعاهدة وآلياتها الخاصة بالرقابة والتحقق، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفاً في معاهدة

النووية والسلامة النووية. ويجب أن تؤدي الوكالة تلك المهام بطريقة فنية وموضوعية وغير تمييزية. وعلى نفس المنوال، يجب على الدول الامتثال بحسن نية لنظام الضمانات الخاضع للنظام الأساسي للوكالة. وعلاوة على ذلك، وفيما يخص تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، هناك حاجة لبدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لترع السلاح بشكل عام وكامل، في ظل رقابة دولية صارمة.

٧٧ - واحتتم كلامه قائلًا إن وفد بلده يرحب بقيادة النرويج وبنجاحها في تنظيم واستضافة المؤتمر الدولي المعني بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية في آذار/مارس ٢٠١٣. على أنه من بواعث الأسف أن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، علاوة على إسرائيل وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لم تحضر ذلك المؤتمر. وأكد مجددًا التزام بلاده بمواصلة العمل من أجل نزع الشرعية عن استخدام الأسلحة النووية وحيازتها من خلال التوعية بعواقبها الإنسانية وتشجيع بدائل أملا في تقليص اعتماد الدول على الترسانات النووية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.